ما لم يتكلَّم به العرب لِعلّةٍ عند سيبويه

م.د. شيماء عبد الزهرة نعمان
الجامعة المستنصرية – كلية الآداب /قسم اللغة العربية

الملخص :
هذا البحث يدرس ما لم يقع في كلام العرب لعلة قال بها سيبويه بناءً على استقرائه لكلام العرب وقد تنوعت هذه العلل بين عدم الجواز وعلة الامتناع وعلة الكراهة وعلة الاستغناء. وقد قُسِم البحث على ثلاثة مباحث درستُ في المبحث الأول: العلة النحوية النشأة والاستعمال، وفي المبحث الثاني: أثر سيبويه في تقعيد العلة النحوية، وفي المبحث الثالث: علل عدم جواز الكلام في كتاب سيبويه .
وأبرز نتائج البحث أنَّه القى الضوء على مبحث من مباحث كتاب سيبويه وأسلوب بحثه في دراسة منظومة اللغة وقد اشتمل على جانبي السماع والقياس معًا، في ما علّل به سيبويه عدم التكلُّم باستعمالات ما، تبعاً لعلّة نحوية .

الكلماتُ المفتاحية : كلام العرب، العلة، سيبويه ، الاستعمال، القياس

Unless it falls into the dogs of the Arabs grammatically at Sibawayh

Lecturer, Dr. Shaiyma Abdel Zahra Noman
Department of Arabic Language / Al-Mustansiriya University
Shayma11aithrib@gmail.com

Summary
This research studies what did not occur in the speech of the Arabs for a reason that Sibawayh said based on his extrapolation of the speech of the Arabs. The research was divided into three sections. I studied in the first topic: the grammatical reason for its origin and use, and in the second topic: the effect of Sibawayh on the confinement of the grammatical reason, and in the third topic: the reasons for the impermissibility of speaking in Sibawayh's .book
The most prominent results of the research is that it shed light on a topic from the chapters of .Sibawayh's book and its research method in the study of the language system

Keywords: Arabic speech, vowel, sibawayh, usage, analogy

المقدمة:

الحمد لله الّذي أنزل القرآن بلسانٍ عربي مبين، وجعله شفاء لما في الصّدور وهدًى ورحمة للمؤمنين، العلّة هي الرّكن الرّابع من أركان القّياس فلكل حُكمٍ لغوي علّة وسبب يدعو إليه، ومرد ذلك إلى الصّلة الوثيقة بين اللغة العربية والعلة، إذ يمكن أن تأتي العلّة لتقعيد ظاهرة لغوية أو لغرض تثبيت حكم نحوي، نظرًا لتعلقها بمستويات اللغة ومنها المستوى النحوي،

وأن الكثير من مسائل الخلاف النحوي كان الباعث لها والسبب في وجودها العلة النحوية، وقد وسمتُ بحثي بـ (ما لم يتكلم به العرب لعلة عند سيبويه)، ودرستُ فيه ما قرّره سيبويه في استعمالات متعددة من حيث جواز التكلُّم بها من عدمه، لعلّلِ وصفيّة استنبطها بفطنته ، أو سأل عنها شيخه الخليل بن أحمد، أو نقلها عن النحويين الأوائل. وقسمته على ثلاثة مباحث ، درستُ في المبحث الأول: العلة النحوية النشأة والاستعمال، وفي المبحث الثاني: أثر سيبويه في تقعيد العلة النحوية، وفي المبحث الثالث: علل عدم جواز الكلام في كتاب سيبويه

وكان سبب اختيار الموضوع:

١- الكشف عن نظرة سيبويه إلى كلام العرب من حيث الاستعمال والإهمال، فسيبويه ممن شافه العرب وجمع المادة اللغوية والنحوية وكان من اللذين اطلعوا على ما تُرِكَ في كلامهم وهو يمثل جانب السماع في البحث.

٢- بناء على ما تقدم لم يترك سيبويه حكم منع الاستعمال وتركه من دون أن يذكر علة وصفية لما قرره وهذا يمثل جانب القياس في البحث.

٣- تحاول الباحثة مفاتشة ما ذكره سيبويه في هذه المسائل المدروسة وإلقاء الضوء على مبحثه الذي درسته الباحثة من زاوية تزعم أنه لم يطلع عليها أحد.

المبحث الأول: العلة النحوية: النشأة والاستعمال:

ذكر صاحب لسان العرب أنَّ العلة في اللغة لها عدة معانٍ منها: السبب[١]، فالعلة في إحدى المعاني الدالة عليها تعني السبب. وهي في اصطلاح اللغويين تعني تغيير المعلول عما كان عليه[٢]، وهي عند الخليل حَدَثٌ يَشْغَلُ صاحبهُ عن وجههِ[٣] . وعدَّها الدكتور مازن المبارك تفسيرًا ((لظاهرة لغوية والنفوذ إلى ما وراءها وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه))[٤]، فالعلة النحوية ماهي إلا السبب الذي أدى إلى الحكم بقاعدة نحوية معينة. وقد بُنِي النحو العربي على أصول التزم بها النحاة في تقعيد أو تفسير أو تحليل الأحكام النحوية.

ومن البدهي أن تكون لتلك الأصول قواعد التزم بها النحاة وفي مقدمتها القياس الذي بنى عليها النحويون قواعدهم، بل إنهم ذهبوا إلى أبعد من ذلك فقاسوا الفروع على الأصول، وهذا ما ذهب إليه صاحب لمع الأدلة فالقياس عنده بمعنى التقدير وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسةً وقياسًا وهو عند النحويين تقدير الفرع بحكم الأصل، أو حمل فرع على

---

(١) ينظر: لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١هـ)، دار إحياء التراث العربي ١٩٨٥م:١١/ 471 مادة (علل).

(٢) ينظر: الحدود في النحو، علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤ هـ) ، تح: د. مصطفى جواد ، ويوسف مسكوني، بغداد ، ١٩٦٩م:٣٨.

(٣) ينظر: العين، الخليل بن احمد الفراهيدي ، تح: د. مهدي المخزومي، و د. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠م:١/٨٨ مادة (علل).

(٤) النحو العربي- العلة النحوية : نشأتها وتطورها، د. مازن المبارك ، ط٣ ، دار الفكر بيروت ١٩٧٤م: ٩٠.

أصل بعلة[٥]، وهي السبب الذي من أجله استحق المقيس حكم المقيس عليه[٦]، والأصل هو المقيس عليه، والفرع هو المقيس والعلة هي السبب في الحكم أما الحكم فهو ما انتقل من المقيس عليه إلى المقيس فللقياس أربعة أركان هي: أصل، وفرع، وعلة، وحكم[٧] .

ومن هذا يمكن استنتاج قاعدة مفادها أن العلة هي فرع من الأصل الذي هو القياس ولما كان الحكم على القاعدة في الكثير من الأحيان، بل قل في مجملها محكوم بالسبب الذي هو العلة القاضية بالحكم ومن ثَمَّ صارت العلة أصل من الأصول لتوقف الحكم عليها نظرًا للأخذ بالأسباب الموجبة للحكم، ونظرًا للحاجة الملحة التي بدت واضحة وجلية بعد أن دبَّ اللحن في السان العربي الفصيح وكان لزامًا وضع القواعد والأقيسة النحوية لتصحيح ما اختل من النطق العربي الفصيح نجد العلماء وفي مقدمتهم علماء النحو الأوائل الذين حثوا الخطى جادين من غير كلل أو ملل معتمدين ما أُثِرَ عن العرب من فصاحة وما نزل به القرآن الكريم قاعدة للانطلاق في عملية التقويم والتصحيح تلك، وبهذا كانت الحاجة ملحة لفتح باب التعليل على مصراعيه لذا نجد علماء النحو الأوائل، وفي مقدمتهم عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧ هـ) وعيسى بن عمر الثقفي (ت ١٤٩ هـ) ، وأبو عمرو بن العلاء(ت ١٥٤ هـ)، وإن لم تكن ملامح التعليل واضحة لديهم إلا أنَّ كتب التراجم تذكر وتؤكد اهتمامهم بالتعليل ومن ذلك ما علل به عيسى بن عمر، وأبو عمرو بن العلاء قراءة قولـه تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ ﴾[٨]، بنصب الطير إذ اختلفا في التعليل، فهي على النداء عند عيسى بن عمر، مثلما نقول: يا زيد والحارث لما لم يمكنه: ويا الحارث. وهي عند أبي عمرو بن العلاء على إضمار(وسخرنا الطير) كقوله على أثر هذا: ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيح ﴾[٩] ، فلو كانت على النداء لكان رفعًا[١٠].

وإذا ما انتقلنا إلى تحديد ملامح العلة النحوية في عصر الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه لوجدنا أنَّ قواعد النحو استوت على سوقها وبُنيت عللها واتضحت في الأذهان وقد حظيت بموافقة علماء النحو وغيرهم من علماء العربية سواء أكانوا لغويين أو نحويين أو حتى بلاغيين، ومن العلماء المحدثين من أكد هذه الحقيقة فرأى إنَّنا إذا ما وصلنا إلى الخليل وجدنا أنَّ

---

(٥) ينظر: لمع الادلة في أصول النحو، أبو البركات بن الانباري، تح : سعيد الافغاني ، ط٢ ، دار الفكر بيروت، ١٩٧١م: ٩٣.

(٦) ينظر: مدرسة البصرة النحوية– نشأتها وتطورها، د. عبد الرحمن السيد ، ط١ ، مطابع سجل العرب ، ١٩٦٨م: ٢٤٨.

(٧) ينظر: أصول النحو، محمد خير الحلواني، حلب ، ١٩٧٩م: ٤٥، ولمع الادلة: ٩٣.

(٨) سورة سبأ: ١٠.

(٩) سورة الأنبياء: ٨١.

(١٠) ينظر: طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر الزبيدي (ت ٣٧٩هـ)، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار المعارف بمصر، ١٩٨٤م: ٢٥، وإنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدينأ الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦ هـ)، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار الكتب المصرية ، القاهرة، ١٩٥٢م: ١٠٥/٢.

العلة قد استكملت أسبابها، وقد وصل معها النحاة إلى مبتغاهم وغاياتهم فقد نضجت مراحلها واتضحت معالمها وأصبحت أداة فاعلة للحكم على حالات الكلمة المختلفة، وضروب الأساليب المتباينة، فسيبويه لا يعلل فقط لما كثر على ألسنتهم من قواعد العربية وإنَّما لما يخرج عن تلك القواعد، ولما لا يجوز من الكلام، فلا يوجد أسلوب أو قاعدة بلا علة موجبة له[١١]، **فكتاب سيبويه دليلٌ قاطعٌ لكثرة ما نرى فيه من التعليل فهو القائل:((وليس شيءٌ يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا))** [١٢].

المبحث الثاني: أثر سيبويه في تقعيد العلة النحوية:

نتفق جميعًا على أنَّ دراسة ظاهرة التعليل التي يدرس بها علماء اللغة والنحو مسائلهم اللغوية والنحوية تعطي صورة جلية لثقافاتهم ومرتكزاتهم التي اعتمدوها في تعليلاتهم وميولهم الفكرية وهذا بدوره يقودنا إلى تحديد المسار الفكري والعوامل المؤثرة فيه لذا فدراسة التعليل عند سيبويه أمرٌ مُلحٌ لمعرفة تفكيره النحوي وما ينطوي عليه من تحليل أو تفسير.

إنَّ من يدرس العلة في كتاب سيبويه يجدها في مجملها علل تعليمية فقد سبق لي وإن درست علة كثرة الاستعمال في كتاب سيبويه وعلة الشبه كدراسة موازنة بين سيبويه والفراء بِعدِّ سيبويه رأس مدرسةٍ بصريةٍ والفراءُ يمثل مدرسة الكوفة أي أنَّه أيضًا رأس مدرسة كوفية، فسيبويه تلميذ الخليل بن أحمد الذي التقى مع من سبقه من النحاة في الغاية من التعليل فهم كلام العرب، وقد تابع سيبويه أستاذه الخليل في ذلك[١٣]، إذ نجد أن ما علا به من مسائل كانت في مجملها علل شاملة لم تقتصر على جزئية محددة بل شملت تقريبًا مسائل النحو برمتها إلى جانب التعليل الصوتي والصرفي مرورًا بالدلالة وهي علل قائمة على القياس مستندة إلى الشواهد والأمثلة، وهي علل قوية الأسس متينة البناء لأنها مدعمة بالأدلة والبراهين[١٤].

نحن لا نخطأ حين نقول إنَّ كتاب سيبويه يفوق في تعليلاته ما أفرد له علماء اللغة كُتُبًا نظرًا لكثرة التعليلات فلا تكاد تخلو مسألة نحوية أو ظاهرة لغوية من تعليل، فقد علل سيبويه بما استقر في ذهنه قياسًا على ما قالته العرب واستعملته في كلامها. ونجده يعلل بأكثر من علة ولا أعني علة العلة وإنَّما أعني علل يمكن أن يكون كُل منها علة مستقلة وهي في مجموعها علل يمكن في ضوئها إصدار حكمٍ أو ترسيخ قاعدة ما، وما غاية سيبويه إلا ترسيخ الأحكام عن طريق تفسير ما تحمله المسألة من تفصيلات بغية تعميق الفهم وترسيخ الاحكام. لذا نجد أنَّ سيبويه علل وبكثرة بعلة الخفة والثقل، وعلة كثرة الاستعمال، وعلة الاستغناء، وعلة الشبه فعلل بالعلل التي تطرد في كلام العرب وتحدد قواعد لغتهم، وعلل بما لم يقع

---

(١١) ينظر: أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم، مطابع دار القلم، بيروت،١٩٧٣م: ١٦٨، والمدارس النحوية، د. شوقي ضيف، ط٤ ، دار المعارف بمصر ١٩٧٩م: ٨٢.

(١٢) كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تح: عبد السلام محمد هارون، ط٢، الهيأة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨م: ١/ ٣٢.

(١٣) ينظر: أصول التفكير النحوي:١٧٣، و**مكانة الخليل بن احمد في النحو العربي، د. جعفر نايف عبابنة، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٤م: ١٠٣.**

(١٤) ينظر: أصول النحو: ١٧٣-١٧٥.

في كلام العرب، ومن ذلك تعليله بعدم جواز ما لم يقع في كلامهم كتعليله بعدم جزم الاسم، وعدم جواز الابتداء بـ(أن) المفتوحة الهمزة المشددة، وعدم جواز جر الفعل، وغيرها كثير. وهو في ذلك يوسع ويرسخ القواعد النحوية ويعيد إلى اللسان العربي فصاحته بعدما دبَّ فيه اللحن نتيجة اختلاط اللسان العربي بغيره من اللغات واللهجات الأخرى وهو بهذا يوسع دائرة التعليل النحوي.

وقد عَرِفَ سيبويه العلة واستعملها كمصطلح مثلما سبقه إلى ذلك أستاذه الخليل بن أحمد نتيجة ايمانه بأنَّ العرب قد عرفوا العلل واستقرت في عقولهم فهم لم ينطقوا بالكلام اعتباطاً إلا أنَّهم لم يصرحوا بالعلة. **إلا أنَّ سيبويه في كثير من الأحيان لا يصرح بلفظ العلة فهو لم يقل إنَّ هذا علة ذاك، بل كان يأتي بها (العلة) لتفسير حكم أو مسألة ما، ذلك أنَّ التعليل لم يكن الهدف الأول لسيبويه ولا غاية مبتغاه بقدر ما كان همه وهدفه هو ترسيخ القواعد النحوية والتخلص من اللحن في الكلام. فالقصد والغاية من التعليل النحوي التفسير والتوضيح والتعلم في ضوء دراسة القوانين التي تحكم كلام العرب وتحدد ركائز لغتهم.**

وإذا ما بحثنا في الفائدة المتوخاة من التعليل النحوي نجد أنهَّا هي التي تقيس المادة اللغوية وتستنبط احكامها ،لأنَّ العلة تذييل للحكم النحوي إذ إنَّها تفسر حقيقة اللغة العربية وهي بهذا تخوصُ في جوهر اللغة ولا تتناقض مع القواعد النحوية، بل على العكس هي تفسر وتحلل وتعطي الأسباب وتقيم حكم بناء على قياسٍ يقتضي ذلك، وللعلة النحوية فائدة جمة للنحو العربي إذ أنَّها تستنبط احكامًا ومقاييس من المادة اللغوية التي جمعها اللغويون والنحاة فهي لا تناقض القواعد النحوية، وهي في جوهرها تفسير للواقع اللغوي فهي تقوي القاعدة النحوية وتعززها وهذا ما سعى إليه سيبويه وما حرص في كتابه على تحديده وتوضيحه وترسيخه.

فقد علل سيبويه بما استقر في ذهنه قياسًا على كلام العرب، ومن يتصفح كتاب سيبويه يجد أنَّ سيبويه لم يكن مجرد ناقل لكلام أستاذه الخليل بن أحمد وما أبداه من تعليل وتفصيل للقواعد النحوية ما هو إلا دليلٌ ساطعٌ على ما يمتلكه من عقلية لغوية فذه استطاع وبجدارة أن يحاكي كلام العرب ويكشف أسرار لغتهم ويضع القواعد والأقيسة التي تحدد تلك اللغة وتخلصها مما علق فيها من شوائب دخيلة عليها.

المبحث الثالث: علل عدم جواز الكلام في كتاب سيبويه:

اعتمد سيبويه في شرح القواعد النحوية وترسيخها على الرافد الثاني بعد القرآن الكريم والقراءات القرآنية والحديث النبوي الشريف إلا وهو كلام العرب وسنن خطابهم وهو الكلام الفصيح الذي نُقل نقلًا صحيحًا وقد خرج بذلك عن القلة إلى كثرة القائلين به وهو الجائز لبناء قاعدة نحوية أو لغوية وهو صالح للاستشهاد به وهو مما يُحتجُ به، إذ إنَّنا نجد ما قالته العرب وما نطقت به من شعر ونثر مبثوثًا في كتاب سيبويه فلا تكاد تخلو صفحة من صفحاته كتابه إلا ونجد كلام العرب شاهدًا يستمد منه سيبويه قواعده ويقيمُ على وفقه تعليلاته، فقد اعتمد كلام العرب مادة أولية لإرساء تلك القواعد والأقيسة، وما خالف ما قالته العرب رفضه سيبويه ولم يجز القياس عليه وهذا يعني علة امتناع القياس نتيجة مخالفتها لما قالت به العرب' ويمكن تعريفها بأنَّها علةٌ عدميةٌ تلزم أو تجيز في بعض الأحيان التعليل بها وقد لا يصح وتأتي بشكل علة عدم

الاستعمال أو علة استغناء أو علة عدم وجود، وسنحاول هنا إبراز أهم العلل النحوية التي منع بموجبها سيبويه استعمالات معينة وعدّها خارجة عن نطاق التكلُّم بها ، لمخالفتها ما نطق به العرب وهي على النحو الآتي:

١- علة عدم جواز الابتداء بـ (أن) الثقيلة مفتوحة الهمزة:

لم يجز سيبويه الابتداء بـ (أنَّ) المثقلة مفتوحة الهمزة فلا يحسن أن يأتي بعد (إن) (أن) ولا (أن) (إن) فلا يجوز: إن أنك منطلق، ولا قد عرفت أن إنك منطلق وقُبِح هذا عند سيبويه مثلما كان قبيحًا الابتداء بـ (أن) الثقيلة مفتوحة الهمزة فلا يصح: أنَّك منطلق بلغني[١٥]، وذكر ذلك بقوله: ((وإنَّما كرهوا ابتداء (أن) لئلا يشبهوها بالأسماء التي تعمل فيها (إن) ولئلا يشبهوها بـ (أنْ) الخفيفة، لأنَّ (أنْ) والفعل بمنزلة مصدر فعله الذي ينصبه والمصادر تعمل فيها (إنَّ) و(أنَّ)))[١٦]، فلا يبتدأ بـ(أنَّ) المفتوحة الهمزة الثقيلة، لأنَّ الابتداء بها يشبهها بالأسماء، والأسماء تعمل فيها (إن) ويقبح أن تلي (إن) (أن) وكذلك الابتداء بها يشبهها بـ(أنْ) المفتوحة الخفيفة التي هي والفعل بمنزلة المصدر، والمصادر تعمل فيها(إن) وهذا قبيح، فلذلك قبح الابتداء بـ(أنَّ) وذلك يؤدي إلى قبح أن تلي (إنَّ) (أنْ) أو (أنَّ) (إنَّ) لانَّهما جميعا للتأكيد ويجريان مجرىً واحدًا، فكرهوا الجمع بينهما مثلما كرهوا الجمع بين اللام و(إن) [١٧].فقد علل سيبويه بعلة عدم جواز الابتداء بـ (أنَّ) الثقيلة المشددة بجملة من العلل منها علة كراهة وعلة شبه وعلة عدم وقوعها في كلام العرب، فلا يجوز الابتداء بـ (أنَّ) الثقيلة مفتوحة الهمزة لأنَّها لم تقع في كلام العرب والدليل على ذلك قوله: (وإنَّما كرهوا ابتداء (أن) لئلا يشبهوها بالأسماء)، فقد أراد بقوله: (كرهوا) العرب لأنَّ العرب لم يستعملوا إنَّ الثقيلة المشددة في بداية الكلام فعلة الكراهة هذه العرب هم من أصدر الحكم عليها بالكراهة فمنعوا استعمالها في بداية الكلام فلم يقع في كلامهم مجيء إنَّ مفتوحة مشددة في أول الكلام، وهذه علة تعليمة سهلة وواضحة علل بها سيبويه حرصًا على اطراد قواعد النحو العربي وترسيخًا للقواعد النحوية بغية التخلص من اللحن في الكلام وعدم مخالفة ما نطق به العرب الفصحاء[١٨].

٢- علة عدم جواز تقديم معمولي (إنَّ وأخواتها) عليها :

منع سيبويه تقديم معمولي (إنَّ وأخوتها) وقد ذكر ذلك بقوله:((إلا أنَّه ليس لك أنْ تقول: كأن أخوك عبد الله ، تريد كأن عبد الله أخوك)) [١٩]، وعلل سيبويه عدم جواز التقديم بقوله: ((لأنَّها لا تصرف تصرف الأفعال، ولا يضمر فيها المرفوع كما يضمر في كان. فمن ثم فرقوا بينهما كما فرقوا بين ليس وما، فلم يجروها مجراها، ولكن قيل بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست

---

(١٥) ينظر: كتاب سيبويه: ٣/١٢٤.

(١٦) المصدر السابق الصفحة نفسها.

(١٧) ينظر: كتاب سيبويه: ٣/١٢٤.

(١٨) ينظر: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، د. شعبان عوض محمد العبيدي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا ١٩٩٩م: ١٣٤.

(١٩) كتاب **سيبويه: ٢/١٣١.**

بأفعال)) [٢٠]، فقد علل بعدم ورودها في كلام العرب وقد فصل بينها وبين معموليها بفاصل بدليل قوله: (فلم يجروها مجراها)، وتضافرت علل أخرى كانت السبب وراء منع العرب الفصل في مثل هذا التركيب منها علة عدم مشابهتها الأفعال لأنَّها لا تصرف تصرف الأفعال، ولا يضمر فيها المرفوع مثلما لا يضمر مع كان، لذا فرقوا بينهما مثلما فرقوا بين (ليس) وبين(ما)، لأنَّها بمنزلة الأفعال ولكنَّها ليست بأفعال[٢١]، فإنَّ وأخواتها ليست أفعالًا وإنَّما هي حروفٌ شُبهت بالأفعال ولم تتصرف تصرفها، ولا يمكنها الاتصال بضمائر الرفع، فهذه الضمائر لا تتصل إلا بالأفعال نحو: كنتُ، وكُنَّا، وكانوا، وكُنّ، فلازمة حالة واحدة ليكون ذلك فرق بينها وبين الأفعال مثلما فرقوا بين (ليس) وبين (ما) المشبهة بليس في امتناع تقديم خبرها عليها. وقد استقر لدى النحاة عدم جواز تقديم معمولي (إنَّ وأخواتها) عليها ولا يجوز عندهم أيضًا تقديم خبرها على اسمها[٢٢].

وهذا ما ذهب إليه المبرد فلم يجز عنده التقديم وعلل ذلك بعدم التصرف فلا يكون منها (يفعل) ولا في المصادر لذا لزمت طريقة واحدة[٢٣]. وتابعه في ذلك النحاة أمثال الوراق، والعكبري، وابن يعيش، وابن عصفور، والرضي[٢٤] .

وعلل ابن الحاجب تقديم منصوب إنَّ على اسمها بأوجه ثلاث أولها: الفرق بينهما وبين ما شبهت به والثاني: إنَّ الفعل الذي شبهت به له عمل أصلي وعمل فرعي على الأصل لأنَّ الأصل أن يتقدم المرفوع على المنصوب، والفرعي أن يتقدم المنصوب على المرفوع ، والوجه الأخير: إنَّما جاز التقديم لكي لا يؤدي إلى المحذور الذي هو الإضمار في الحروف[٢٥].

---

(٢٠) المصدر السابق: ١٣١/٢.

(٢١) ينظر: المصدر نفسه الصفحة نفسها.

(٢٢) ينظر: المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) ، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت (د.ت) ١٠٩/٤، وشرح المفصل، موفق الدين بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣ هـ) ، عالم الكتب بيروت (د.ت): ١٠٣/١، وشرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الاشبيلي (ت ٦٦٩ هـ)، تح: د. صاحب أبو جناح ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل،١٩٨٢م: ٤٣٩/١ .

(٢٣) ينظر: المقتضب: ١٠٩/٤

(٢٤) العلل في النحو: ١١٣ ، واللباب في علل البناء والاعراب، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ) تح: د.مختار غازي طليمات، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٥م: ٢٠٨/١، وشرح المفصل: ١٠٣/١، وشرح جمل الزجاجي: ٤٣٩/١ ، والمقرب، ابن عصفور الاشبيلي ، تح: أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني، بغداد،١٩٧١م: ١٠٧/١، وشرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦ هـ)، تح: د. إميل بديع يعقوب ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ١٩٩٨م: ٢٥٦/١.

(٢٥) ينظر: الايضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب ، تح: د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢م: ٢٠٩/١-٢١٠ ، والانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبو البركات الانباري، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، صيدا بيروت ، ١٩٨٧م: ١٧٨/١.

وهو بهذا التعليل لم يخالف سيبويه في امتناع تقديم معمولي (إنَّ وأخواتها) عليها فما ذكره ابن الحاجب وغيره نابع من العلة التي علل بها سيبويه.

وإذا ما بحثنا في السبب وراء عدم الجواز نجده في مجمله قائم على عدم موافقته كلام العرب فيما تواتر بالكثرة في كلامهم فلم يتقدم معمولي (إنَّ وأخواتها) عليها ونجد سيبويه يحاول تتبع الأسباب المانعة والعلة وراء عدم الجواز ليقف على الحقيقة التي مفادها إن العرب لم تقل ذلك ولم تجز التقديم لضعفها عن الفعل في التصرف فقد التمس سيبويه السبب الذي منع العرب من التقديم. وقد علل ذلك بأسهل الطرق وأيسرها ولم نجد عنده ما يدعو إلى التكلف في التعليل والتأويل.

٣- علة عدم جواز الفصل بين (لا) النافية للجنس وبين اسمها:

لم يرد في كلام العرب ما يجيز الفصل بين خمسة عشر بشيء وهذا ما دعا سيبويه إلى البحث عن السبب الموجب لعدم جواز الفصل بين (لا) النافية للجنس وبين اسمها فوجدها علة متداخلة بين علة الشبه والحمل على النظير وعلة عدم الجواز تشبيًا لها بخمسة عشر فقد ذكر ذلك بقوله: ((واعلم أنَّك لا تفصل بين (لا) وبين المنفي كما لا تفصل بين (من) وبين ما تعمل فيه، وذلك أنَّه لا يجوز أن تقول: لا فيها رجل، كما أنَّه لا يجوز لك أن تقول في الذي هو جوابه هل مِنْ فيها رجل)) [٢٦]، وعلل قائلًا:((جعلوا لا وما بعدها بمنزلة خمسةَ عشرَ، فقبح أن يفصلوا بينهما عندهم، كما لا يجوز أن يفصلوا بين خمسة وعشر بشيء من الكلام لأنها مشبهة بها)) [٢٧]؛ أي إنَّها بمنزلة الاسم الواحد.

ودليلنا على أنَّها علة امتناع وعدم جواز قوله: (جعلوا لا)، (فقبح أن يفصلوا) ، (كما لا يجوز أن يفصلوا بين خمسة وعشر بشيء من الكلام) فقوله: بشيء من كلامهم دليلٌ قاطعٌ على أنه قد أصدر أحكامه بعد استقراءٍ لكلام العرب فلم يجد في كلامهم ما يجيز الفصل بين لا النافية للجنس واسمها وهذا يعني أنه لم يقع في كلام العرب ما يجيز الفصل، وبهذا يمكن عدُّ العلة المانعة للفصل مخالفة كلام العرب إلى جانب وجود علل أخرى مشتركة هي في مجموعها دعت إلى عدم جواز الفصل، فهي حرف وليست فعلًا والحرف أضعف من الفعل في العمل، وهذا ما ذهب إليه ابن يعيش إذ قال: ((لأنَّ الاسم لا يفصل بين بعضه وبين بعض، ولا يجوز أن ينصب بها مع الفصل، لانَّ (لا) لا تعمل لضعفها إلا فيما يليها، وإذا لم يجز إعمالها مع الفصل تعين أن يرفع ما بعدها بالابتداء والخبر، ولزم تكريرها لما ذكرناه)) [٢٨]، فمن شروط اعمالها عند النحويين أن لا يفصل بينها وبين اسمها بفاصل[٢٩].

---

(٢٦) كتاب سيبويه، :٢٧٦/٢.

(٢٧) المصدر نفسه الصفحة نفسها.

(٢٨) شرح المفصل: ١١١/٢.

(٢٩) ينظر: العلل في النحو: ٢٥٥، والنكت في تفسير كتاب سيبويه، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمريّ (ت ٤٧٦هـ)، تح: زهير عبد المحسن سلطان، الكويت، ١٩٨٧م: ٤٢١/١ .

٤- علة عدم جواز الحاق نون الوقاية بـ (إلى ولدى وعلى) :

سأل سيبويه الخليل بن أحمد عن علة عدم جواز إلحاق نون الوقاية بـ (إلى، ولدى، وعلى) قائلًا: ((وسألناه – رحمه الله – عن إلى ولدى وعلى فقلنا: هذه الحروف ساكنة، ولا نرى النون دخلت عليها. فقال: من قبل أنَّ الألف في (لدى) والياء في (على) الذين قبلهما حرف مفتوح لا تحرك في كلامهم واحدة منهما لياء الإضافة ويكون التحريك لازما لياء الإضافة، فلما علموا أنَّ هذه المواضع ليس لياء الإضافة عليها سبيل بتحريك، كما كان لها السبيل على سائر حروف المعجم لم يجيئوا بالنون، إذ علموا أنَّ الياء في ذا الموضع والألف ليستا من الحروف التي تحرك لياء الإضافة))[٣٠]، وعلل بأنَّ هذه الحروف وإن كانت ساكنة وهي منتهية بألفٍ إلا أنَّها غير متمكنة فإن اضافوها إلى ياء المتكلم لم يجز معها اثبات نون الوقاية على خلاف عن وقط وقد[٣١]، يتضح مما تقدم أنَّ سيبويه علل عدم جواز دخول نون الوقاية على إلى ولدى وعلى عند اسنادها إلى ياء المتكلم بأنَّها لم ترد في كلامهم لأنَّهم علموا إنَّ هذا الموضع لا تدخله نون الوقاية فلم يتكلموا به، فقوله: (لا تحرك في كلامهم) دليل على أنَّ مثل هذا التركيب لم يقع في كلام العرب ومتعارف خطابهم، فهي إذًا علة تعليمية جلية واضحة نابعة من الواقع اللغوي[٣٢].

٥- علة عدم جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل المجرور إلا بإعادة الخافض :

لم يجز سيبويه عطف الاسم الظاهر على المضمر المجرور إلا بإعادة الجار وأكد ذلك بقوله: ((كرهوا أن يشرك المظهر مضمرًا داخلًا فيما قبله، لأنَّ هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنَّها لا يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها، وأنَّها بدل من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهم بمنزلة التنوين، فلما ضعفت عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم)) [٣٣].

من كلام سيبويه يتضح لنا أنَّه علل عدم الجواز في العطف على الاسم الظاهر إلا بإعادة حرف الجر لانَّ العرب لم تتكلم به إلا بالاعتماد على إعادة الجار لأنَّ الجار والمجرور داخل فيما قبله، فهما بمنزلة الشيء الواحد، والضمير المجرور لا يتكلم به إلا بالاعتماد على ما قبله بدليل قوله: (أنَّها لا يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها)؛ أي أنَّه لم يقع مثل هذا التركيب في كلامهم ولم يتكلموا به، فلا يوجد منه ضمير منفصل مثلما هو الحال في المرفوع والمنصوب، فإذا عطف الاسم على الضمير المجرور فكأنَّه عطف على حرف، وعطف الاسم على الحرف غير جائز، لذا لزم إعادة الجار في العطف. ومن جهة أخرى فإنَّ الضمير المجرور اصبح عوضًا عن التنوين وذلك في شدة لزوم الاسم فمثلما لا يجوز عطف الاسم على التنوين فلا يجوز العطف على ما أشبه. فإذا أعيد الجار مع الاسم جاز ذلك ولا يجوز إلا بإعادة الجار حتى لو أكد الضمير المجرور بضمير منفصلٍ.

---

(٣٠) كتاب **سيبويه: ٢/٣٧٢.**

(٣١) ينظر: شرح المفصل: ٣/١٢٥.

(٣٢) ينظر: شرح المفصل: ٣/١٢٥، **وشرح كافية ابن الحاجب: ٣/٦٥.**

(٣٣) **كتاب سيبويه: ٢/٣٨١.**

فالضمير المجرور داخل فيما قبله لأنَّ الجار والمجرور هما بمنزلة شيءٍ واحدٍ منفصلٍ مثلما هو الحال في الضمير المرفوع نحو قولنا: مررت بك أنت ومحمد. وعلل سيبويه ذلك بقولهِ : ((لأنَّ ذلك وإنْ كان قد أُنزل منزلةَ الفعلِ، فليس من الفعل ولا من تمامه، وهما حرفان يستغني كل واحد منهما بصاحبه كالمبتدأ والمبني عليه، وهذا يكون من تمام الاسم، وهو بدل من الزيادة في الاسم، وحال الاسم إذا أضيف إليه مثل حاله منفردًا، لا يستغني به، ولكنهم يقولون: مررت بكم أجمعين، لأنَّ أجمعين لا يكون إلا وصفا)) [٣٤] وقد علل سيبويه بعلة قبح العطف على الضمير المجرور وهذه العلة هي العلة التي اعتمدها النحويون إلا أنَّ نحاة البصرة اتخذوا منها حجة لتعزيز مذهبهم في عدم جواز العطف على الضمير المجرور خلافًا لنحاة الكوفة فمذهبهم جواز ذلك، ومن يتتبع حجج البصرين في تدعيم مذهبهم يجد أنَّهم اتخذوا ما علل به سيبويه قاعدة للحكم ولم يخالفوا ما ذهب إليه[٣٥]، ولسنا في **معرض الحكم على مذاهب النحاة وإنَّما هدفنا هو تبيين وتوضيح ما علل به سيبويه هذه المسألة ومن الواضح تظافر علل كل منها تصح أنْ تكون علة قائمة بذاتها ولو دققنا في كلام سيبويه نجد أنَّه قد علل بعلة مخالفة كلام العرب فلم يجز عنده ذلك نظرًا لأنَّ العرب لم تتكلم به والدليل قوله: ((لأنَّ هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنَّها لا يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها))** [٣٦] **وهذا يعني أنَّ العرب لم تتكلم به إلى جانب علل أخرى منها علة القبح وعلة الاستغناء.**

٦- علة عدم جواز بناء اخر الفعل الماضي على الضم:

علل سيبويه بعدم جواز بناء أخر الفعل الماضي على الضم بعلة عدم الاستعمال؛ أي أنَّه لم يقع في كلام العرب فعل ماضٍ مبني على الضم، ويرى أنَّ الخروج من الكسر إلى الضم لم يقع في كلامهم وقد ذكر ذلك بقوله: ((تقول: وَعَدتُه فأنا أعِدُه وعْدًا... ولا يجيء في هذا الباب يَفعُلُ، وسأخبرك عن ذلك إنْ شاءَ الله. وأعلم أنَّ ذا أصله على قَتَلَ يَقتُلُ وَضَرَبَ يَضْرِبُ، فلما كان من كلامهم استثقال الواو مع الياء حتى قالوا: ياجَلُ وبيجَلُ، كانت الواو مع الضمة أثقلُ، فصرفوا هذا الباب إلى يَفْعِلُ، فَلمَّا صرفوه إليهِ كرهوا الواو بين ياء وكسرة، إذ كرهوها مع ياء فحذفوهما، فهم كأنَّهم إنَّما يحذفونها من يَفْعِلُ. فعلى هذا بناء ما كان فَعَل من هذا الباب.

وقد قال ناسٌ من العرب: وجَد يَجُدُ، كأنَّهم حذفوها من يَوْجُدُ وهذا لا يَكَادُ في الكلام)) [٣٧]**. وعلل السيرافي بناء الفعل الماضي على الفتح، على أربعة وجوه قائلًا: ((أنَّ الفعل الماضي يكون على (فَعِلَ) و(فَعُلَ)، فلو بنوا آخره على ضمة، خرجوا في (فَعِلَ) من كسرة إلى ضمة، وليس ذلك في كلامهم ولو بنوه على كسرة خرجوا في (فَعُلَ) من ضمةٍ إلى كسرةٍ،**

---

(٣٤) **كتاب سيبويه: ٢/٣٨١.**

(٣٥) ينظر: شرح المفصل: ٣/٧٧، **وشرح كافية ابن الحاجب:**٢/٣٥٧ ، **وشرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥ هـ) تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م:** ٢/١٨٣.

(٣٦) كتاب **سيبويه: ٢/٣٨١.**

(٣٧) كتاب سيبويه: **٤/ ٥٢-٥٣.**

وهذا قليل مستثقل))[٣٨]، وهو بهذا قد تابع سيبويه في عدم جواز بناء آخر الفعل الماضي لأنَّه لم يقع في كلام العرب مثل هذا، وقد أكد ذلك سيبويه بقوله: (وهذا لا يَكَادُ في الكلام).

٧- علة عدم جواز تقديم ضمير المخاطب والغائب على ضمير المتكلم:

قد يجتمع ضميران متصلان احدهما ضمير المتكلم والآخر ضمير المخاطب أو ضمير الغائب ولا يجوز تقديم ضمير المخاطب أو ضمير الغائب على ضمير المتكلم ومن ذلك قولنا: اعطاكني، اعطانيه . فلم تتكلم به العرب وإنَّما مثل له النحاة ليس إلا، وقد أكد سيبويه ذلك بقوله: ((فهو قبيح لا تَكلَّمُ به العربُ ولكن النحويين قاسوُه)) [٣٩] فقد وصفه سيبويه بالقبيح الذي لم تتكلم به العرب وعلل الكراهة بقوله: ((وإنَّما قبح عند العرب كراهية أن يبدأ المتكلم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب، ولكن تقول: اعطاك إياي وأعطاه إياي، فهذا كلام العرب)) [٤٠].

وقد أولى سيبويه لضمير المخاطب البدء قبل ضمير الغائب، مثلما أولى لضمير المتكلم التقديم على ضمير الغائب وعلل ذلك قائلًا:((من قبل أنَّ المخاطب أقرب إلى المتكلم من الغائب، فكما كان المتكلم أولى بان يبدأ بنفسه قبل المخاطب، كان المخاطب الذي هو أقرب من الغائب أولى بان يبدأ به من الغائب)) [٤١]، ومن كلام سيبويه يتضح أنَّ ضمير المتكلم اخص بالبدء من ضمير المخاطب، والمخاطب اخص من ضمير الغائب؛ والعلة في ذلك أنَّ المتكلم اقرب إلى نفسه من المخاطب وغيره، والمخاطب أقرب إلى المتكلم من الغائب. ولكن ذلك مشروط باتصالهما أما إن انفصلا فلا ضير في تقديم أيَّها نشاء، ومن ذلك يتبين أنَّ سيبويه أسس قاعدته تلك بناءً على ما تكلمت به العرب ورفض ما لم يقع في كلامهم كتقديم ضمير المخاطب أو الغائب على ضمير المتكلم، فقد فسر سيبويه كلام العرب وأغراضهم من التقديم والتأخير بأسهل الطرق وعلل بعلة الاستعمال وعدمه متخذًا من نظرية القرب والبعد عن النفس أسلوبًا للتعليل معتمدًا على أساليب العرب في التعبير رافضًا ما خالف كلامهم ومتعارف خطابهم، وهذا ما أقره ابن يعيش لسيبويه إذ قال: ((هذا رأي سيبويه وحكايته عند العرب والعلة في ذلك أنَّ الاولى أن يبدأ الأنسان بنفسه لأنَّها أعرف واهم عنده، وكما كان المختار أنْ يبدأ بنفسه كان المختار تقديم المخاطب على الغائب لأنَّه أقرب إلى المتكلم)) [٤٢].

هذه بعض المسائل النحوية التي تدلَّ على أنَّ سيبويه قد علل بعلة عدم الجواز لأنَّه لم يقع في كلام العرب الفصحاء ونظرًا للالتزام بعدد معين من الصفحات فلم يكن بالإمكان تغطية جميع المسائل النحوية التي علل بها سيبويه بعلة عدم الجواز لأنَّ العرب لم تتكلم به.

---

(٣٨) شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن بن علي بن عبد الله السِّيرافيّ (ت٣٦٨هـ)، تح: رمضان عبد التواب وآخرين، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٩م: ١٤٦/١.

(٣٩) كتاب سيبويه: ٣٦٣/٢ –٣٦٤ .

(٤٠) المصدر السابق: ٣٦٤/٢.

(٤١) المصدر نفسه الصفحة نفسها.

(٤٢) شرح المفصل:١٠٥/٣ .

الخاتمة:

يمكن أن نجمل ما تم التوصل إليه بالآتي:

١- أرى أن مالم يتكلم به العرب لعلة عند سيبويه سببه علةٌ عدميةٌ تلزم أو تجيز في بعض الأحيان التعليل بها وقد لا يصح ذلك، وتأتي بشكل علة عدم الاستعمال أو علة استغناء أو علة عدم وجود .

٢- من يدرس العلة في كتاب سيبويه يجدها في مجملها علل تعليمية ويجد فرقًا واضحًا بين ما علل به سيبويه وما علل به غيره؛ فعلل سيبويه علل تعليمية واضحة ومختصرة، على النقيض مما علل به النحاة الذين تلوا سيبويه فقد اتصفت تعليلاتهم بالخروج عن الواقع اللغوي التعليمي وكثرة التكلف والبعد في التأويل مما جعل من تعليلاتهم حملًا ثقيلًا على كاهل المتعلم.

٣- فاق كتاب سيبويه في تعليلاته ما أفرد له علماء اللغة كُتُبًا نظرًا لكثرة التعليلات فلا تكاد تخلو مسألة نحوية أو ظاهرة لغوية من تعليل والتفسير.

٤- علل سيبويه بأكثر من علة ولا أعني علة العلة وإنَّما أعني علل يمكن أن يكون كُل منها علة مستقلة، وهي في مجموعها علل يمكن في ضوئها اصدار حكمٍ أو ترسيخ قاعدة ما، وما غاية سيبويه إلا ترسيخ الأحكام عن طريق تفسير ما تحمله المسألة من جزيئات وتفصيلات بغية تعميق الفهم وترسيخ الاحكام.

٥- قاس سيبويه ما لم يتكلم العرب ومن ذلك وكان ذلك سببًا لتعليله بعدم الجواز لأنَّه لم يقع في كلام العرب كتعليله عدم جواز الابتداء بـ (أن) الثقيلة مفتوحة الهمزة، علة عدم جواز تقديم في معمولي (إنَّ وأخواتها) عليها، علة عدم جواز الفصل بين(لا) النافية للجنس وبين اسمها وغيرها كثير. وهو بذلك يوسع ويرسخ القواعد النحوية ويعيد إلى اللسان العربي فصاحته بعدما دبَّ فيه اللحن نتيجة اختلاط اللسان العربي بغيره من اللغات واللهجات الأخرى وهو بهذا يوسع دائرة التعليل النحوي.

٦- إذا ما بحثنا في السبب وراء عدم الجواز نجده في مجمله قائم على عدم موافقته كلام العرب فيما تواتر بالكثرة في كلامهم فلم يتقدم معمولي (إنَّ وأخواتها) – على سبيل التمثيل- لأنَّ العرب لم تقل ذلك ولم تجز التقديم لضعفها عن الفعل في التصرف فقد التمس سيبويه السبب الذي منع العرب من التقديم. وقد علل ذلك بأسهل الطرق وأيسرها ولم نجد عنده ما يدعو إلى التكلف في التعليل والتأويل.

٧- اتضح في ضوء البحث أنَّ سيبويه علل بعدة علل كان سببها أنَّ العرب لم تتكلم به وهذا الحكم هو ما بنى عليه سيبويه أحكامه النحوية واللغوية وانضوت تحته علل يمكن لكلٍ منها أن يكون علة رئيسة ، وبهذا فعلة عدم الجواز وعلة عدم الاستعمال وعلة عدم الوجود ماهي إلا علة عدم وقوعه في كلام العرب فالعرب لم تتكلم به وهو السبب في إصدار الحكم النحوي بالقبول أو الرفض لأنَّ ما قالته العرب هو ما بنى عليه النحويون أقيستهم وفي مقدمتهم سيبويه.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

١. أصول التفكير النحوي، د.علي أبو المكارم ، مطابع دار القلم، بيروت،١٩٧٣م.

٢. الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج البغدادي (ت٣١٦هـ)، تح: د.عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف،١٩٧٣م.

٣. أصول النحو، محمد خير الحلواني، حلب، ١٩٧٩م .

٤. إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦ هـ)، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٢م .
٥. الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبو البركات الانباري، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ١٩٨٧م .
٦. الايضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تح: د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢م.
٧. التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، د. شعبان عوض محمد العبيدي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا،١٩٩٩م .
٨. الحدود في النحو، علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤ هـ)، تح: د. مصطفى جواد، ويوسف مسكوني، بغداد، ١٩٦٩م.
٩. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)، تح: محمد علي النجار، ط٤، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٠م.
١٠.شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري(ت ٩٠٥ هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ، بيروت ،٢٠٠٠م.
١١.شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الاشبيلي(ت ٦٦٩ هـ)، تح: د. صاحب أبو جناح، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٢م.
١٢.شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن بن علي بن عبد الله السِّيرافيّ(ت٣٦٨هـ)، تح: رمضان عبد التواب وآخرين، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة،٢٠٠٩ م.
١٣.شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي(ت ٦٨٦ هـ)، تح: د. إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
١٤.شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش النحوي(ت ٦٤٣ هـ)، عالم الكتب بيروت، (د.ت).
١٥.طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر الزبيدي(ت ٣٧٩هـ)، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف بمصر، ١٩٨٤م.
١٦.العلل في النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق(ت ٣٨١هـ)، تح: مها مازن المبارك، ط١، دار الفكر المعاصر بيروت ، دار الفكر دمشق، ٢٠٠٠م.
١٧.العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد، بغداد،١٩٨٠م.
١٨.كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تح: عبد السلام محمد هارون، ط٢، الهيأة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨م.
١٩.اللباب في علل البناء والاعراب، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، تح: د. مختار غازي طليمات، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٥م.
٢٠.لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور(ت ٧١١هـ)، دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٥م.
٢١.لمع الادلة في أصول النحو، أبو البركات بن الانباري، تح: سعيد الافغاني، ط٢، دار الفكر بيروت، ١٩٧١م.
٢٢.المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، ط٤، دار المعارف بمصر، ١٩٧٩م.
٢٣.مدرسة البصرة النحوية- نشأتها وتطورها، د. عبد الرحمن السيد،ط١، مطابع سجل العرب، ١٩٦٨م.
٢٤.المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت، (د.ت).

٢٥.المقرب، ابن عصفور الاشبيلي، تح: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧١م.
٢٦.مكانة الخليل بن حمد في النحو العربي، د. جعفر نايف عبابنة، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٤م.
٢٧.النحو العربي، العلة النحوية– نشأتها وتطورها، د. مازن المبارك ، ط٣، دار الفكر بيروت، ١٩٧٤م.
٢٨.النكت في تفسير كتاب سيبويه، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمريّ (ت ٤٧٦هـ)، تح: زهير عبد المحسن سلطان، الكويت، ١٩٨٧م.